

تأثير الاغراق الاجتماعي على تحرير التجارة الدولية

The impact of social dumping on international trade liberalization

مرابط حبيبة(*)

جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم

merabethabiba@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/04 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/10

ملخص:

أثار موضوع ربط معايير العمل الأساسية بالتجارة الدولية الكثير من الجدل بين الدول، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى فرض قيود على التجارة بغرض حماية سلعها من الإغراق الاجتماعي من خلال فرض ضرائب على صادرات الدول الأخرى وهذا يمثل خطورة على قدرة نفاذ منتجات الدول النامية خاصة بالأسواق الدولية ومن هنا أصبح لزاماً عليها أن تستعد لمواجهة التحديات خاصة في ظل تحرير التجارة عن طريق إدماج البعد الاجتماعي على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ من منظومة النفاذ إلى الأسواق العالمية وزيادة القدرة التنافسية لديها.

الكلمات المفتاحية : الإغراق الاجتماعي، تحرير التجارة، معايير العمل الدولية، منظمة التجارة العالمية، منظمة العمل الدولي.

Abstract:

The issue of linking basic labor standards to international trade has raised a lot of controversy among countries, as developed countries seek to impose restrictions on trade in order to protect their goods from social dumping by imposing taxes on the exports of other represents a danger to the ability of developing countries products to run out, especially to international markets hence, it has become necessary for it to prepare to face challenges especially in light of trade liberalization, by integrating the social dimension, as it is an integral part of the system of access to global markets and increasing its competitiveness

*مرابط حبيبة.

keywords: social dumping, trade liberalization, international labor standards, world trade organization, international labor organization

مقدّمة:

تعتبر التجارة الدولية محرك النمو والتنمية للدول واحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، فتساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنوع الأنشطة الصناعية للدول وخلق قيم مضافة جديدة إضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية، تشكل الحرية الاقتصادية فيها أفضل السبل للوصول إلى الكفاءة في تقسيم العمل وتخصيص الموارد على المستوى الدولي.

و كان للأوضاع التي ميزت العالم مند بداية فترة التسعينات والمتمثلة في العولمة وتشابك الاقتصادات وارتباط مصالح عديد الدول النامية والمتقدمة منها والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات وازدياد دور المؤسسات الدولية رسم مسار التنمية للدول النامية بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للاستحواذ على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي بفضل شركاتها الضخمة، كما تسعى لاستيعاب مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ولو على حساب دول الجنوب.(السعدي، 2014، صفحة 281)

فاختصت منظمة التجارة العالمية كإطار لممارسة التجارة الدولية بتحرير التجارة العالمية والتبادل السلعي والخدمي وتسهيل النفاذ وتيسير التجارة وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية لتسهيل من اندماجها في الاقتصاد العالمي، لكن بالرغم من المساعي العديدة للمنظمة العالمية للتجارة في ذلك وبالرغم من الوعود والإغراءات التي تلقته من الدول المتقدمة بتقديم القروض والمساعدات الفنية والإدارية لزيادة قدراتها المؤسسية، كما وعدت بتيسير انتقال التكنولوجيا وتمكينها بفترات انتقالية إلا أن كل هذه الوعود لم تتحقق بفعل ممارسة الدول المتقدمة لأساليب وإجراءات مختلفة لمنع أو الحد من نفاذ منتجات الدول النامية لأسواقها.

فقامت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باثارت موضوع العلاقة بين التجارة ومعايير والعمل الدولية من منظور محاولة منع عمالة الأطفال التي تعتبر أنها تمنح ميزة تناسبية للدول النامية وضد حقوق العمالة رغم الأهمية الشديدة لهذه العمالة للدول النامية حيث تتعلق بظروف تطورها الاقتصادي، لذلك رفضت هذه الأخيرة كافة محاولات الدول المتقدمة لطرح هذا الموضوع على مائدة المفاوضات لمنظمة التجارة العالمية وذلك لأنها على قناعة تامة بان الدول المتقدمة يمكن أن تستخدم هذه المعايير كأداة حمائية(B.Freeman, 1996, p. 88) لفرض قيود على صادراتها بحجة عدم الالتزام بتلك المعايير سواء فيما يتعلق بحقوق العمالة أو تشغيل الأطفال وطول ساعات العمل وهذه المسألة تتعارض مع مصالح الدول النامية مباشرة .

فأثارت قضية ربط معايير العمل والتجارة الدولية او ما يعرف بالإغراق الاجتماعي نقاشا وخلافا حادا وجدلا كبيرا من خلال المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ،وقد وصفت هذه القضية بقضية شمال -جنوب لأنها أكثر قضية خلافية بين هذه الدول وذلك لرغبة الدول المتقدمة في أن تنزع من الدول النامية أهم العناصر التي تحقق لها قدرة عالية على المنافسة في مجالات حيوية كالزراعة وعديد السلع الصناعية وحتى الخدمة وهو تكلفة عنصر العمل من خلال فرض معايير دولية للتشغيل والأجور تلاءم المصالح الأمريكية ولا تلاءم الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

وأمام هذا التعارض بين غايات سياسية وتجارية وغايات الحفاظ على حقوق العمال تطرح الإشكالية التالية ما مدى إمكانية ربط معايير العمل الدولية بالتجارة الدولية وتأثيره على قدرة الدول النامية في الأسواق الدولية وانعكاسات ذلك على أداء التجارة الدولية لاسيما للدول النامية؟ فتهدف الدراسة لبحث طبيعة العلاقة بين معايير العمل الدولية وتحرير التجارة الدولية وبحث الحواجز الأساسية أمام عملية الاعتراف بمعايير العمل الأساسية داخل منظمة التجارة العالمية خاصة أن إدراج حقوق العمال في المنظمة ليس مجرد مسألة قانون واقتصاد ولكن مسألة سياسية وأخلاقيات كما أنها تقع عند التقاطع بين التجارة وحقوق الإنسان.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الملاحظة العلمية بغرض الوصول إلى الحقائق العلمية للوقوف على سلوك المتبع من الدول المتقدمة بفرض القيود بحجة الإغراق الاجتماعي، والمنهج الوصفي التحليلي بغرض ضبط مختلف المفاهيم والتعرض لتحليل طبيعة العلاقة بين معايير العمل الأساسية وتحرير التجارة الدولية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمعايير العمل الدولية

تعتبر معايير العمل الأساسية من حقوق الإنسان المهمة المعترف بها في صكوك حقوق الإنسان التي تم التصديق عليها على نطاق واسع بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل ومعهدة حقوق الإنسان الأكثر تصديقا من قبل 193 دولة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (Cottier & Caplazi, 2000)

وتعتبر هذه المعايير من أكثر الموضوعات جدلا حيث ترى الدول النامية أن هذا موضوع لا يدخل تحت إطار منظمة التجارة العالمية وان حرص الدول المتقدمة على إدراجه يعود الى أسباب اقتصادية لحماية صناعاتها وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها (المشعل، 2008، صفحة 305)

المطلب الأول: مضمون معايير العمل الأساسية وأنواعها

حددتها منظمة العمل الدولية في إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (M.Stern & Terrell, 2003)، وهي معايير معترف بها على نطاق واسع وذات أهمية وقابلة للتنفيذ عالمياً بصرف النظر عما إذا كان قد تم التصديق على الاتفاقيات ذات الصلة أو مستوى تطور البلدان وتتكون من معايير نوعية وليست كمية .

الفرع الأول: تعريف معايير العمل الدولية

تعكس معايير العمل الدولية مدى تطور الناس كبشر، ففي اجتماع منظمة العمل الدولية سنة 1944 أدرك المجتمع الدولي إن العمل ليس سلعة يمكن التفاوض بشأنه لتحقيق أعلى الأرباح وإنما هو جزء من الحياة اليومية وإحياء للكرامة الإنسانية، فتعتبر معايير العمل الدولية إطار قانوني دولي لعملة عادلة ومستقرة ولتحقيق فرص متكافئة. (طه، 2018)، وتبعا لمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فإن معايير العمل هي القواعد التي تنظم ظروف العمل والعلاقات الصناعية (OECD, 1996, p. 25)

هذا وتوجد مفاهيم متعددة لهذه المعايير تختلف باختلاف الميادين التي تشملها كحقوق الإنسان، حرية تكوين الجمعيات، الحقوق المدنية، ومن ثم فهي مجموعة القواعد المستمدة من اتفاقيات منظمة العمل الدولية من منع الاستغلال وإعطاء الأجر الكافي للعامل وتشجيع الحوار الاجتماعي القائم على الحرية النقابية والمفاوضات الجماعية. كما عرفها الاتحاد العالمي للعمل بأنها المعايير التي تهدف إلى تحقيق كرامة العامل في إطار سياسات اقتصادية واجتماعية مولدة للعمالة وظروف تحترم حقوق وكرامة الإنسان .

فتعتبر معايير العمل الدولية الصكوك القانونية التي وضعتها الهيئات المكونة لمنظمة العمل (الحكومات، أصحاب الأعمال والعمال) التي تحدد المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، فهي إما الاتفاقيات أو التوصيات التي تكون بمثابة مبادئ توجيهية غير ملزمة، كما تم ربط معايير العمل بحقوق الإنسان والتجارة العادلة فاعتبرت « جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وتشمل هذه الحقوق حرية تنظيم وتشكيل النقابات وإمكانية التفاوض إلى جانب المعايير الأساسية وهي الحد من عمالة الأطفال والتفرقة العنصرية فيما يتعلق بفرص العمل .

كما يرى البعض أن معايير العمل هي مصطلح يقصد به التزام الدول بضوابط وشروط وقواعد اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدق عليها من الدول طبقاً لتشريعاتها الداخلية وتحت إشراف منظمة العمل الدولية.

الفرع الثاني: أنواع معايير العمل الدولية الأساسية

ظهر في النصف الأول من القرن العشرين نمط تقليدي لتقسيم العمل الدولي بحيث تقوم الدول الفقيرة بتصدير الموارد الطبيعية للدول المتقدمة لتقوم بتصنيعها وإنتاجها كسلع، لكن بعد حصول هذه الدول على استقلالها اتخذت سياسات حمائية لمحاولة بناء اقتصاداتها الصناعية فتبلورت آثار هذا التحول بنهاية القرن العشرين حيث ارتفعت العمالة في الشمال وتحررت التجارة والأسواق وهيمنة دول الجنوب على الصناعات التحويلية كثيفة العمالة (طه، 2018، صفحة 33)، مما أدبلى تزايد المخاوف بشأن ما قد تتخذه الحكومات في تخفيض حماية العمال في سبيل تحقيق التنافسية الدولية للصناعات الموجهة للتصدير .

فضلا على هذا ونتيجة لمبدأ حرية التجارة والليبرالية الاقتصادية الجديدة فان المنافسة الشديدة نتيجة فتح الأسواق ومنع الحمائية يزيد من حدة الضغط على المشروعات لتكفي تخفيض تكاليف إنتاجها وتتطلب قوى عاملة ذات اختصاص رفيع، ولكي يتحقق ذلك لابد أن تخفض عوامل الإنتاج المكلفة وعلى رأسها العمالة عن طريق تسريح العمال أو أن تنتقل إلى دول متدنية الأجور والتي تطبق معايير اجتماعية متدنية وهو ما يعرف بالإغراق الاجتماعي الذي يقوم على انخفاض كبير لأجور العمال في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة زيادة على عدم مراعاة المعايير الدولية للعمل مما يترتب عليه إنتاج السلع في الدول النامية تقل تكلفتها كثيرا بالمقارنة مع الدول المتقدمة ومن ثم تلجأ الشركات الكبرى إما لتوظيف اليد العاملة المهاجرة أو تفضل الإنتاج في بلد منخفضة الأجور. فأمام هذه الظروف كان لابد من وضع قواعد عام أساسية للعمل من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، فانشأت منظمة العمل الدولية هيكلها هرميا من الاتفاقيات عبر الإعلان عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل (ILO, 2004, p. 92) فأكد إعلان منظمة العمل الدولية على حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالعمل مع التركيز على حقوق العمال عوض التركيز على النتائج الاقتصادية المباشرة للعمل وهي ملمة لجميع الأعضاء أطلق على هذه المعايير بمعايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية. (Nankivel, 2002) وتتمثل هذه المعايير في: * حرية تكوين الجمعيات، الحق في لمفاوضة الجماعية، حظر أشكال العمل الجبري، القضاء على عمل الأطفال، عدم التمييز في العمل

1 حرية تكوين الجمعيات: يستطيع العمال الانضمام إلى نقابات عمالية مستقلة عن تأثير الحكومة وصاحب العمل

2 الحق في المفاوضات الجماعية: يجوز للعمال التفاوض مع أصحاب العمل بشكل جماعي بدلا من التفاوض الفردي

3 حظر جميع أشكال العمل الجبري: وهم العمال من نساء ورجال وأطفال الضحايا العمل القسري ويعملون في قطاعات مثل الزراعة والبناء تحت عبئ الديون التي لم يتمكنوا من سدادها بالإضافة إلى

العمال المهاجرين غير الشرعيين الأكثر عرضة للاستغلال لخوفهم الدائم من تسليمهم للسلطة في الدولة المضيفة، فيعتبر العمل القسري انتهاكا لحقوق الإنسان.

4 القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال: تطبق حد أدنى لسن العمل ومتطلبات معينة لظروف العمل، وتعرف عمالة الأطفال بأنها جميع أشكال عمال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما وأسوأ أشكال عمالة الأطفال هي الرق، الدعارة وتجنيد الأطفال قسرا في الصراعات المسلحة وتجارة الأسلحة وكافة الأعمال التي قد تعود بالضرر على الصحة والسلامة والأخلاق (Hageman, Diallo, & Etienne, 2008, p. 7)

المطلب الثاني: ربط معايير العمل بالتجارة الدولية وموقف الدول منها

أثار موضوع إدراج معايير العمل الدولية في إطار التجارة الدولية من خلال تقنين هذه المعايير في أحكام منظمة التجارة العالمية الكثير من الجدل لما قد يترتب من آثار اجتماعية واقتصادية فعارضت الدول النامية إدراجها لأنها ترى بأنها أداة لحجب الرؤية عن موضوع النسبية التي تتمتع بها الدول النامية والمتعلقة بانخفاض مستويات الأجور وبالتالي تكاليف إنتاج الصادرات، فيما ترى هذه الدول أنحرص البلدان المتقدمة على إدراجه يعود إليأسباب اقتصادية بحتة لحماية صناعاتها وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها.

الفرع الأول: التجارة ومعايير العمل

إنمحاولة ربط معايير العمل بالتجارة الدولية تعود لمؤتمر فرساي للسلام بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى حيث تضمنت معاهدة فرساي بالقسم الأول فقرة 23 أ حرصها على كافة شروط وظروف العمل العادلة والحفاظ عليها فيما بين الدول التي تربط بينها علاقات تجارية وصناعية. أولاً: اتفاقية الجات

كان للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT دور كبير فيما يتعلق بمساعي الدول المتقدمة لإدراج معايير العمل في الاتفاقيات التجارية وإدراج الشرط الاجتماعي أو ما يعرف بالإغراق الاجتماعي في أحكامالتجارة الدولية (Titievskaja, Zamfir, & Handeland, 2021) فشكل ميثاق هافانا لسنة 1948 المنشأ لمنظمة التجارة الدولية الشرط الاجتماعي في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والذي بموجبه يتم مراعاة المعايير الدنيا والعادلة لعمل. إلا أن هذا الميثاق لم يطبق بسبب عدم إتمام إجراءات تصديقه من قبل الدول التي أعدته ومعارضة الكونجرس الأمريكي التصديق على الميثاق ومن ثم اخفاق إنشاء منظمة التجارة الدولية وذلك خشية أن تنقص هذه المنظمة من السيادة الأمريكية في تجارتها الخارجية ومن ثم جاءت اتفاقية الجات لتحل محل منظمة التجارة الدولية (العمران، 2009)

هذا وتضمن ميثاق الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل لسنة 1947-1948 في المادة السابعة معايير العمالة العادلة والتي تتطلب من أعضاء المنظمة مراعاة حقوق العمال بموجب الإعلانات والاتفاقيات الحكومية الدولية والاعتراف بان لجميع الدول مصلحة مشتركة في تحقيق معايير العمل العادلة المتعلقة بالإنتاجية والمحافظة عليها وبالتالي في تحسين الأجور وظروف العمل حسبما تسمح به الإنتاجية.

ثانياً: في إطار مفاوضات الجات المتعددة الأطراف

اشرفت الجات مند تايستها على ثمان دورات للمفاوضات التجارية كانت اهمها جولة الاورجواي المنشأة لمنظمة التجارة العالمية. فتباينت المفاوضات أثناءها فيما يتعلق بعرض موضوع التجارة ومعايير العمل.

1- الجولات الست من 1948-1967: لم تتطرق مفاوضات الجات خلال جولاتها الأولى لموضوع ربط معايير العمل بالتجارة العالمية، فلم تتعرض لإلغاء أو تخفيض القيود غير التعريفية على التجارة والتي تعتبر معايير العمل واحدة من هذه القيود والتي تفتقر للشفافية وإنما سعت إلى تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية التي كانت تعيق التدفقات السلعية.

2- جولة طوكيو 1972-1979: تحت ضغط من المفاوضين الأمريكيين في هذه الجولة تم إثارة إدراج معايير العمل الدولية من خلال أربعة مواضيع وهي حظر العمل الإلزامي، منع عمالة الأطفال، الحرية النقابية والحق في المفاوضات الجماعية والحد من التمييز العنصري في الاستخدام (العمران، 2009، صفحة 132)، لكن قوبل هذا الطلب بالرفض من طرف الدول النامية.

وبهذا تكون هذه الجولة قد مهدت الطريق بشكل كبير لترسيخ دعائم النظام التجاري العالمي وتجدر الإشارة إلى أن جولة الاورجواي بنيت على ما تم انجازه في جولة طوكيو من حيث توسيع مجالات تحرير التجارة الدولية.

3- جولة الاورجواي 1968-1993: طرحت من جديد الولايات المتحدة مسألة ربط معايير العمل الدولية بالتجارة الدولية إلا أنها قوبلت بالرفض واتهمت باتخاذ الموضوع كمجرد إستراتيجية لتحقيق المصالح الخاصة بها وإنما عندما تفقد ميزة نسبية لسلعة ما فإنها بدلا من أن تقوم بتحسينها تقوم بتدمير المنافسين لها (Mah, 1997)

4- مؤتمر مراكش 1994 أثناء انعقاد مؤتمر مراكش في 15 افريل 1994 بمناسبة التصديق النهائي على الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الاورجواي والإعلان عن ميلاد منظمة التجارة العالمية جددت الولايات المتحدة وبمساندة فرنسا طلبها إدراج معايير العمل تحت مسمى الإغراق الاجتماعي social dumping فقامت الولايات المتحدة بعرض الفكرة انطلاقا من النظام المعمم للأفضليات التي تقدمها

الاحيرة للدولالنامية، فاقترحت تقديم مزايا تجارية للدول التي تلتزم بمعايير العمل الأساسية، لكن الدول النامية رفضت كل مقترح بذلك وأصرت على أن منظمة العمل الدولية هي المنظمة المتخصصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل.

الفرع الثاني: موقف الدول من ربط معايير العمل والتجارة الدولية

أمام الرفض التام للدول النامية لربط معايير العمل بالتجارة الدولية وتخوفها من استخدامها كأداة حمائية ضد صادراته، أصرت الدول المتقدمة المؤثرة على منظمة التجارة العالمية على وضع مبادئ و قوانين لهذا الموضوع في إطار المنظمة حتى يكتسب القوة والإلزامية.

أولاً: موقف الدول الداعية لإدراج معايير العمل في التجارة الدولية

بغرض تبرير موقفها الثابت في طلب إلحاق معايير العملا الأساسية بالتجارة الدولية، ادعت مجموعة من الحجج في ذلك نوردها تبعا

1- حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية: انطلاقاً من أن معايير العمل الدولية هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان فلا يمكن بذلك للدول أن تتذرع بمستواها المنخفض حجة لعدم تطبيق معايير العمل الأساسية ومن تم ولاعتبار إنها لا تقف عند حقوق العمال فقط وانما تتعداه إلى قضية حقوق الإنسان فيجب تناولها في اطر أخرى من غير منظمة العمل الدولية، بل أكثر من ذلك فهي تدعو لتوقيع عقوبات تختص بها الأمم المتحدة ولا تقتصر بذلك على فرض قيود تجارية حتى، فهي تسمو حتى على قواعد منظمة التجارة العالمية.

أما عن فكرة التجارة العادلة فليس من قبيل المنافسة العادلة إن تتكبد صناعة في بلد ما أعباء وتكاليف إنتاج اقل مما تتحمل ذات الصناعة في دولة أخرى بسبب اختلاف معايير العمل بين الدول، وعدم المساواة في المعايير يشكل تشويهاً لآليات المنافسة والميزة النسبية المترتبة عن هذه الاختلافات بين الدول ليست ميزة حقيقية ويمكن اعتبار هذه التجاوزات نوعاً من أنواع الدعم التي تمنعها التجارة الدولية

2- الإغراق الاجتماعي: يقصد به انخفاض تكلفة العمالة في الدول النامية وعدم التزامها بمعايير العمل الدولية مقارنة بتكلفة العمالة في الدول المتقدمة مما يجعل تكلفة الإنتاج في الدول النامية اقل منها في الدول المتقدمة، ومن تم فالإغراق الاجتماعي هو غمر أسواق الدول المتقدمة بسلع مستوردة من دول نامية صاعدة تحققت لها الميزة التنافسية بسبب انخفاض تكلفة العمالة في هذه الدول ويعد هذا تشويهاً للتجارة العالمية وإخلالاً صريحاً بالمنافسة الحرة ومن ثم يجب على الدول الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة الالتزام بمعايير العمل الدولية، وفي حال الإخلال توقع جزاءات مناسبة كمنع دخول بضائعها إلى الدول الأخرى أو قف المعونات

المادية والفنية لدول المخالفة (اسامة، 1995، صفحة 96) فلا يختلف بذلك الإغراق الاجتماعي عن الإغراق السلمي الذي نصت عليه المادة 6 من اتفاقية الجات بأنه الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة تقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد آخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها (الحמיד، 2005، صفحة 287) فكلاهم يؤدي إلى تشويه وعدم توازن في النظام التجاري فضلا على انه يخلق مشكل البطالة بسبب تنافسية سلع الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة، الأمر الذي يدفع بالشركات في الدول متقدمة إلى تخفيض نفقات وتكاليف العمل والعمال مما يؤدي إلى انخفاض الأجور وقد يصل لحد التسريح من العمل. ومن هنا طالب الكثير من الاقتصاديين بضرورة فرض ضرائب جمركية تحد من عمليات الإغراق الاجتماعي.

ثانيا: حجج الدول المعارضة لربط معايير العمل بالتجارة الدولية

عارضت الدول النامية وبشدة فكرة ربط معايير العمل بالتجارة الدولية في كل المفاوضات التجارية متعددة الأطراف من منطلق أن هذا الطلب لا يمثل سوى فرض لإجراءات الحماية التي تسعى بها الدول المتقدمة تقييد قدرات الدول النامية في تصدير سلعها والتي تكمن ميزتها في تدني تكلفة عنصر العمل في مقابل خفض الرسوم والحواجز الجمركية وأسست حجج رفضها كالتالي:

1- التنمية الاقتصادية: تعتبر الدول النامية أن معايير العمل المرتفعة هي في الأساس نتيجة وليست سبب النمو الاقتصادي وحتى تحترم الدول النامية هذه المعايير لبد من تحقيق تنمية اقتصادية ملائمة بمشاركة الدول المتقدمة حتى يكون لها نصيبا في التجارة الدولية، كما أنها ترى في الشرط الاجتماعي ما هو إلا وسيلة لمنع تدفق صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة وتعتبر عدم الالتزام بهذه المعايير ما هو إلا مرحلة انتقالية من مراحل التنمية الاقتصادية وبمجرد تحقيقها ستسود العدالة الاجتماعية، وهذا واعتبرت الدول النامية أنها ليست الوحيدة التي لا تلتزم بهذه المعايير حتى أن الدول المتقدمة من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات تقوم بالاستغلال الأسوأ للعمال كما هو الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- الميزة النسبية: تمتاز الدول النامية بميزة نسبية تتمثل في رخص تكلفة الأيدي العاملة وهذا يعكس مستوى التنمية الاقتصادية لهذه الدول ومستوى الإنتاجية، لكن تقتصر هذه الميزة النسبية على بعض الصناعات كثيفة العمالة منخفضة التكنولوجيا ولا تشكل ميزة غير عادلة للدول المتقدمة التي واجهتها باتخاذ إجراءات ردعية بدلا من إصلاح هيكلها الإنتاجية وذلك بحجة ان الواردات الرخيصة هي السبب في ازدياد البطالة وتدني الأجور في الدول المتقدمة. (طه، 2018، صفحة 65)

3- اختصاص منظمة العمل الدولية، تصر الدول النامية الرافضة لربط معايير العمل بالتجارة الدولية على أن منظمة العمل الدولية هي الوحيدة المختصة بوضع المعايير والإشراف على

تنفيذها بحكم طبيعتها وتشكيلتها الثلاثية (حكومات، أصحاب الأعمال، العمال) وهي الكفيلة تعزيز العمل بهذه المعايير عن طريق التعاون الفني بدلا من العقوبات التي تفرضها هيئات أخرى كمنظمة التجارة العالمية.

3- عدم توحيد معايير العمل الدولية: ترى الدول النامية ضرورة الأخذ بالاعتبار اختلاف مستويات الدخل والنفقات في تحديد معايير العمل الدولية لوجود اختلافات بين الدول المتقدمة والنامية ولأخذ هذه المعايير كمدخل للتدخل في السياسات الداخلية للدول.

المبحث الثاني: تعزيز معايير العمل الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية

تسعى الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لتجريد منظمة العمل الدولية من مهامها في ضبط وتنفيذ معايير العمل الأساسية لصالح منظمة التجارة العالمية فتصبح الأخيرة هي الخصم والحكم في ذلك، وبالرغم من الرفض المتكرر للدول النامية لمحاولات إلحاق هذه المعايير ألا أن منظمة التجارة العالمية قامت بالبدء فعلا في تقنين معايير العمل من خلال إنشاء مجموعة عمل داخل المنظمة تبحث الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفرض هذه المعايير.

وبالرغم من الجدل الكبير حول الموضوع إلا أن المؤشرات وتصريحات الكثير من المسؤولين في المنظمين تدل على أن موضوع معايير العمل سيصبح جزءا لا يتجزأ من قبول أو رفض عضوية أي دولة إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: موقف المنظمة من خلال مؤتمراتها الوزارية

يعتبر المؤتمر الوزاري بالمنظمة العالمية للتجارة أعلى سلطة في أجهزتها يعمل على اتخاذ القرارات الضرورية والهامية التي تستهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة وينعقد مرة على الأقل كل سنتين، وقد تم إثارت موضوع المعايير الدولية والتجارة في المفاوضات التجارية لهذه المؤتمرات وشهدت نفس الصراع شمال-جنوب.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل مؤتمر سياتل

عقد مؤتمرين في هذه المرحلة وهما على التوالي:

1- مؤتمر سنغافورة: شهد هذا المؤتمر طرح عديد المواضيع والقضايا للتفاوض عليها بين الدول الأعضاء منها موضوع التجارة ومعايير العمل، اين شهد معارضة كبيرة من الدول النامية على مقترحات الدول المتقدمة والذي تدخل فيه مدير عام منظمة أنداك والذي بمقتضاه تم حذف موضوع الربط من الإعلان النهائي للمؤتمر واعتبار منظمة العمل الوحيدة المختصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل وأكدوا على التنمية الاقتصادية لحرية التجارة التي من شأنها احترام معايير العمل الدولية.

2- مؤتمر جنيف الوزاري 1998: سعى هذا المؤتمر إلتحقيق مجموعة من الأهداف على رأسها مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالتزاماتها ومتابعة مراجعة مواضيع سنغافورة وخاصة منها موضوع معايير العمل باعتبارها من ضمنها والذي أبدت فيه 15 دولة تأييدها لإدراجها في التجارة الدولية فيما اعترضت 9 دول على ذلك وهذا من أصل 122 دولة مجتمعة بالمؤتمر فلم يضيف هذا المؤتمر أي جديد للموضوع .

3- المؤتمر الوزاري بسياتل:شهد هذا المؤتمر مظاهرات عنيفة قادتها حوالي 700 منظمة غير حكومية رفعوا شعارات رافضة لعمالة الأطفال وضرورة إدخال معايير العمل على مائدة مفاوضات منظمة التجارة العالمية،بالإضافة لكثير الشعارات المضادة للمنظمة بذاتها بأنها لا تكرس الديمقراطية من منطلق "لا لحرية التجارة ونعم للتجارة العادلة" وهذه الشعارات وان كانت تهاجم تحرير التجارة إلا أن ظاهرها عكس باطنها،فهي تدعو لمراعاة عمال الدول النامية لكن في المقابل تدعو للحكم عليهم بالبطالة وفقدان مناصب عملهم وفرض عقوبات على هذه الدول لأنها تعارض حقوق الإنسان ولا تلتزم بمعايير العمل والبيئة والسلامة والصحة.(Brown, 2001)

انتهى البيان الختامي للمؤتمر بفشل دريع حيث لم يتوصل المفاوضون إلى إعلان ايجابي يصد رعن المؤتمر فصرح باسكال لامي مدير المنظمة ا نذاك " أن فشل المؤتمر أنداك يرجع إلى أن طموحات منظمة التجارة العالمية اكبر بكثير من إمكانياتها ووظائفها "

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد مؤتمر سياتل

1- مؤتمر الدوحة للتنمية:حرصت الدول المتقدمة على إنجاح مؤتمر الدوحة حتى لايفشل مثل مؤتمر سياتل فاعترفت الدول المتقدمة بعدم وجود نظام تجاري بدون الدول النامية وهذا من منطلق الدخول في المفاوضات تحت مبدأ"حاجة بعضنا لبعض" حتى أطلق على جولة الدوحة بجولة التنمية،وفيما يتعلق بموضوع إدراج معايير العمل في التجارة الدولية فقد اكتفى الإعلان الوزاري للدوحة بتثمين جهود منظمة العمل الدولية في تأطير البعد الاجتماعي في ظل العولمة،وكان موقفه مؤيدا لما تضمنه إعلان سنغافورة فأكد على أهمية معايير العمل عدم إغفال دور منظمة العمل الدولية في ذلك،فجاء نص الإعلان مغيبا لأمال الدول المتقدمة خاصة الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بادراجالبعد الاجتماعي في التجارة الدولية.

2- المؤتمرات اللاحقة لجولة الدوحة للتنمية: لم تتطرق المؤتمرات التي تلت إطلاق جولة الدوحة التطرق لموضوع إدراج معايير العمل في التجارة الدولية وهذا لازدحام جدول أعمالها بموضوعات تجارية خلافية متعددة كموضوع الزراعة ونفاد السلع غير الزراعية للأسواق،وهذا السكوت عن

اثارت موضوع المعايير بنفس الحدة السابقة من طرف الولايات المتحدة يستدعي التساؤل عن سبب الإغفال للموضوع وإسقاطه من أجندتها وهذا ما يفسر ان الموضوع كان توجهها سياسيا محضا .

المطلب الثاني: آليات دمج معايير العمل في التجارة الدولية

تعتبر الطبيعة الاقتصادية لمعايير العمل الدولية هي السبب في اقتراح إدراجها في منظمة التجارة العالمية .وأمام هذه التوترات بين الدول يمكن التطرق إلى بعض الآليات الممكنة لدمج معايير العمل الأساسية في منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: إدراج بند اجتماعي وفرض العقوبات التجارية

أولا: إدراج بند اجتماعي

يعتبر إدراج بند اجتماعي في اتفاقية منظمة التجارة العالمية احد الحلول التي أثارها وعلى نطاق واسع بعض النقابيين والجماعات المناادية لحقوق الإنسان ،وتقوم الفكرة على إدراج مادة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي يمكن أن تكون خيارا أكثر قابلية للتنفيذ من تعديل الاتفاقيات نفسها، حيث اذا انتهكت دولة ما البند الاجتماعي يمكن أن يصبح هذا التجاوز خاضعا لرقابة المنظمة من خلال أحكام مالية تسوية المنازعات في المنظمة لكن على شرط أن يتم وضع حكم لذلك عند إدراج البند الاجتماعي، وتبعاً لإجراءات تسوية المنازعات يمكن لجهاز تسوية المنازعات وبناء على طلب الطرف المشتكي أن يوصي باتخاذ تدابير تجارية انتقامية ضد الدولة المخالفة ومن تم وفقا لهذه الآلية يمكن الاعتراف بحق العمل فضلا على انه يمكن تطبيقها أيضا في إطار آلية تسوية المنازعات في المنظمة التجارية العالمية.

ثانيا : توقيع العقوبات التجارية

إن استخدام العقوبات التجارية كإجراء قسري انتقامي هو احتمال مناسب لجذب وضممان التعاون ،لكن مع ذلك تبقى العقوبات التجارية آلية غير مناسبة لانفاذ معايير العمل وهي بشكل عام تعمل ضد مبادئ المنظمة ولا يمكن تفعيل استخدامها إلا في حالات محددة تسمح بها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مثل مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية ومن الناحية السياسية من غير المحتمل ان يسمح بإجراء أحادي الجانب لخرق معايير العمل.

وجهت انتقادات للآليات حيث انه على فرض إمكانية نفاذ معايير العمل من خلال إدخال البند الاجتماعي أو العقوبة أو إجراء آخر فاعتبرت أنها لا تقدم حلا وهذا لتعقيد قضية معايير العمل.

فمثلا تؤدي الإجراءات التجارية إلى تقييد الوصول للأسواق وهذا يمثل سبب فعاليتها كرادع لكن قد تؤدي الى نتائج عكسية مما يؤدي إلى فقر الدول النامية دون مساعدة العمال، فالعقوبة

التجارية تعاقب الدولة ككل وليس فقط من انتهك الحقوق ، فعندما يحرم بلد ما من الوصول إلى الأسواق العالمية جراء انتهاك حقوق مدنية وسياسية لحضر العمل الجبري يعني الفقر لهذه الدولة وتتضاءل قدرتها على حماية حقوق الإنسان حتى لو كانت الإرادة السياسية موجودة وقد يتم تخفيض الأجور للاحتفاظ بميزة تنافسية والتي هي عكس التأثير المقصود للعقوبات.

فضلا على أن البنود الاجتماعية والعقوبات الناتجة عنها تنطبق فقط على قطاعات التصدير فمثلا اذا تم تطبيق العقوبات على قطاع التصدير بسبب استخدام عمالة الأطفال فان الأطفال المتأثرين سينتقلون ببساطة للعمل في غير قطاع تصديري ، فالعمل في اقتصاد الظل الغير منظم والغير خاضع للمساءلة يمكن أن يؤدي الى ظروف أسوأ وانتهاكات لحقوق الإنسان ، فان إساءة استخدام معايير العمل الأساسية يمكن أن تحدث محليا مع القليل من التداعيات القانونية، فاحدى الاتفاقيات الأساسية التي تدين العمل الجبري تنتهك بشكل حاد في الولايات المتحدة حيث يصنع نزلاء السجون منتجات تجارية ونظرا لأنه يتم توريدها للسوق المحلية فقط فان منظمة التجارة العالمية ليس لديها سلطة قضائية ولا يمكن توقيع العقوبات التجارية.

علاوة على ذلك يمكن استخدام العقوبات بطريقة غير عادلة أو لأغراض حمائية، احد أسباب ذلك هو أن العقوبات التجارية مسموح بها عندما يحكم بها جهاز تسوية المنازعات عند انتهاك احد الاتفاقيات فيترك للعضو المتضرر اختيار المنتجات التي سيقيد بها كعقوبة، فمثلا في نزاع الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي قضية الموز الشهيرة لسنة 1993 والذي استغرق أكثر من عقد من الزمن ، قامت الولايات المتحدة باعتبارها الطرف المتضرر من تقييد منتجات الاتصالات السلكية و اللاسلكية التابعة للاتحاد الأوروبي من النفاذ كعقوبة وهي إحدى صور الحمائية غير المصرح عنها. فبقى العقوبات التجارية ليست بالضرورة وسيلة فعالة لردع الدول الضالة لأنها ببساطة تمنحها سيطرة اكبر على موارد الدول.

الفرع الثاني: تعزيز العلاقة بين منظمة التجارة ومنظمة العمل الدولية

يعتبر احد الحلول والطرق لكسر الجمود الحالي من خلال زيادة إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولي. فيجب أن يكون لمنظمة التجارة العالمية علاقة عمل قوية مع منظمة العمل الدولية من خلال التشاور والتعاون في جميع الأمور المرتبطة بالعمل فضلا على التعاون فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار.

وأوضح المدير العام لمنظمة العمل الدولية في تقرير بالدورة رقم 81 بعنوان "دفاعا عن القيم وتشجيعا للغير" ان موضوع العلاقة بين معايير العمل الدولية والتجارة العالمية ليتمكن أن يغيب عن اهتمام المنظمة ولكن لا يمكن ان تشترك في وضع قيود على المبادلات التجارية العالمية لإنشاء آلية لاحترام هذه المعايير كاتفاقية عمل دولية تضم المعايير الأساسية للعمل ووضع حوافز للتصديق على هذه الاتفاقية مثل تخلي الأطراف عن اللجوء للحماية، كما دعا إلى شن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل التزاما متوازيا لتحقيق تحرير التجارة والتقدم الاجتماعي ومن الممكن إضافة عبارات ملموسة عن البعد الاجتماعي في التجارة الدولية، فلا يجب حماية الأوضاع المتدنية للعمل لكسب مزايا تناسبية غير عادلة في التجارة العالمية بل أنالأفضل هو توزيع ثمار التجارة بين المجتمعات الدولية بالتساوي.

إن التردد الواضح لمنظمة التجارة العالمية في التعامل مع معايير العمل وعدم الاعتراف بها مستقبلا يعني أن الارتباط بين المنظمين أمر هام في تنظيم معايير العمل لكن مع ذلك لم يتم إضفاء الطابع الرسمي على هذه العلاقة مما يجعلها غير فعالة فمثلا تنص المادة 5 من الاتفاقية المنشأة لمنظمة التجارة العالمية على انه "من اجل تحقيق قدر اكبر من التنسيق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية تتعاون منظمة التجارة العالمية حسب الاقتضاء مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له" من ثم ينبغي إدراج منظمة العمل الدولية في هذا القسم كما يجب كتابة إعلان وزاري يقر العلاقات بينها مع الحفاظ على سلطات كل منظمة فيما يتعلق بمعايير العمل مع تكثيف التعاون وإعداد سلسلة من التقارير عن حقوق العمل مثل انجاز دراسة مشتركة بشأن التجارة والعمل ، ويمكن اقامت علاقة عمل من خلال الضغط على الدول للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل ذات الصلة التي تشتمل على معايير العمل الأساسية وفي المقابل ولتعزيز العلاقة اكثر بين المنظمين يمكن إدراج شرط في العضوية للمنظمة، حيث كل دولة ترغب في الانضمام للمنظمة يجب أن تصادق أولا على اتفاقية منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

خاتمة:

إن مسيرة العولمة الاقتصادية الخاصة في الجانب التجاري ماضية في طريقها الذي ترسمه المنظمة العالمية للتجارة والقوى الاقتصادية الكبرى وبالرغم من سعي الدول المتقدمة إلى التحرير الكامل إلا أنها تلجأ إلى قضايا المواصفات والمعايير والإغراق لحماية أسواقها الداخلية وعليه أصبح مجتمع التجارة الدولية في ظاهره التحرر وفي باطنه الحماية، ومن خلال دراستنا تطرقنا لأحد أوجه العولمة الاقتصادية من خلال بحث طبيعة العلاقة بين معايير العمل الدولية وتحرير التجارة

وتأثير ذلك على القدرة التنافسية للدول النامية في الأسواق العالمية مع بحث توجهات منظمة التجارة العالمية لتقنين معايير العمل .

وقد خالصنا من هذا الى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج

- يعتبر الخلاف القائم بين الدول النامية والمتقدمة ليس في جوهر معايير العمل ذاتها فيتفق الكل على أهميتها ووجوب الالتزام بها ، بل جوهر الخلاف يكمن في ربط هذه المعايير بالتجارة الدولية والتي تشهد لحد الآن جدلاً واسعاً لدرجة وصفها بأنها مشكلة الشمال والجنوب .
- أثبتت الدراسات التي تناولت مدى تأثير معايير العمل الدولية على التجارة الدولية والميزة التنافسية والنسبية للدول عدم وجود تأثير ملموس لانخفاض هذه المعايير في الدول النامية على تجارة الدول المتقدمة ولا يوجد أي أساس قانوني لادعاءات الدول المتقدمة من أن هذه المعايير تشكل نوعاً من المنافسة غير العادلة .
- سعت منظمة التجارة العالمية لإدراج معايير العمل الدولية في التجارة الدولية وهذا في مختلف مؤتمراتها الوزارية .
- تعتبر الى اليوم منظمة العمل الدولية هي المنظمة المتخصصة لمناقشة وبحث كافة الموضوعات المتعلقة بمعايير العمل وليس منظمة التجارة العالمية .
- رغبة وإصرار الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام معايير العمل الأساسية كإجراءات حمائية ضد صادرات الدول النامية وتعميم مفهوم الإغراق الاجتماعي دولياً .
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية هي الملاذ الوحيد والشرط الأول الذي يكفل احترام معايير العمل الدولية من طرف الأخيرة .

ثانياً: التوصيات

- على الدول المتقدمة مراعاة احتياجات وظروف الدول النامية الاقتصادية والاجتماعية منها ودرجة نموها وتقديم الدعم لها والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف .
- ضرورة معارضة استخدام معايير العمل الأساسية كذريعة تجارية حمائية ضد صادرات الدول النامية
- زيادة مشاركة المجتمع المدني في الضغط على الحكومات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان ومراقبة كل تقدم في هذا المجال .

- تعزيز دور منظمة العمل الدولية كبديل لفرض تدابير تجارية لمكافحة الإغراق الاجتماعي واعتبار هذه المعايير كاختصاص أصيل خاص بها وعدم إسنادها لمنظمة التجارة العالمية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم محمود احمد طه. (2018). الاغراق الاجتماعي والبيئي في التجارة الدولية واثره على القدرة التنافسية للبلدان النامية(رسالة دكتوراه). كلية الحقوق قسم الاقتصاد والمالية العامة، طنطا.
2. المجدوب اسامة. (1995). الجات ومصر والدول العربية من هافانا الى مراكش. (الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر.
3. جابر فهمي العمران. (2009). منظمة التجارة العالمية: نظامها القانوني ودورها في تطبيق اتفاقات التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية.
4. خالد بن عبد الرحمن المشعل. (2008). معايير العمل ومنظمة التجارة العالمية والاثار على المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الامام ، الصفحات 203-218.
5. عبد المطلب عبد الحميد. (2005). الجات و اليات منظمة التجارة العالمية. (الدار اجامعية، الاسكندرية.
6. وسام نعمت ابراهيم السعدي. (2014). الافاق المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية بين مظاهر العولمة وتدويل السيادة. دار الفكر الجامعي (المجلد 1). الاسكندرية، مصر.

المراجع باللغة الاجنبية

1. B.Freeman, R. (1996). International Labor Standard and World Trade:Freinds or Foes. Institute for InternationalEconomics
2. Brown, D. K. (2001). labor standards where do they belong in theinternational trade agend? journal of economic perspectives ,
3. Cottier, T., & Caplazi, A. (2000). Labour Standards and World Trade Law :Interfacing Legitimate Concerns. Institute of European Economic Law. University of Berne.
4. Hageman, F., Diallo, Y., & Etienne, A. (2008). Global Child Labour trends 2000 to 2004. GENEVA: ILO.
5. ILO. (2004). A fair Globalisation:creating opprtunitiesfor all. world commission on the Social Dimenssion.
6. M.Stern, R., & Terrell, K. (2003, august). Labore Standards and World Trade Organization. Discussion Paper (499).

7. Mah, J. S. (1997). core labour standard and export performance in developing countries. *the world Economy* , 20, pp. 773-785.
8. Nankivel, T. (2002). living labour and environmental standards and the WTO. STAFF WORKING PAPER .
9. OECD. (1996). trade, Employment, and Labour Standards: a study of core Workers.
10. Titievskiaia, J., Zamfir, L., & Handeland, C. (2021, march). WTO Rules : compatibility with Human and labour rights. European Parliamentary Research Service , pp. 1-9.